



رسالة مفتوحة إلى الدول والمنظمات والاطراف المعنية بالنزاع السوري

اعقاب الاتفاق الذي توصلت اليه روسيا والولايات المتحدة الامريكية، تدعو المنظمة الطبية الإنسانية الدولية اطباء حدود هاتين الدولتين إلى وضع توسيع نطاق حملات الإغاثة الإنسانية ملايين السوريين المتأثرين بالحرب راس برنامجها الدبلوماسي.

وبالنظر إلى تعدد الدول والاطراف المشاركة النزاع السوري، صار من اللازم الحكومتين الروسية والامريكية العمل السياسيين من اجل تطوير إستراتيجية قادرة توزيع المساعدات الإنسانية بكميات كبيرة من البلاد.

وحتى نكون واضحين، فإن المطالبة بكسر الحصار المفروض توزيع المساعدات الإنسانية يجب ان يتم تفسيره كدعوة إلى عسكرة المساعدات الإنسانية. هو متعارف القانون الدولي الإنساني يجب الاطراف السماح بدخول المساعدات وعمال الإغاثة والوصول إلى السكان المحتاجين.

بد إذن ان تسخر الولايات المتحدة وروسيا نفس الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي لمراقبة الاسلحة الكيمائية من اجل رفع مستوى المساعدات الإنسانية التي يتوق إليها الملايين من العنف سوريا.

وبعد مرور السنتين ونصف تقريبا بدء النزاع سوريا، تسببت الحرب اكثر من 100.000 شخص وإجبار حوالي ربع سكان البلاد إلى مغادرة بيوتهم، إضافة إلى نزوح حوالي 2,1 مليون شخص خارج بلادهم.

وكما هو الحال الخدمات الاجتماعية سوريا، اصبح النظام الصحي محاصرا بسبب النزاع ولم يعد قادرا الاستجابة للاحتياجات الطبية الحادة والمزمنة للشعب السوري. فقد اصبحت المستشفيات مستهدفة هذه الحرب، ومن بين 91 عمومي البلاد، تضرر 55 (اي 60) او دمر .

وفي العديد من المناطق، أصبح السكان يخشون حياتهم ويفضلون عدم عبور الجبهات للوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، يتعرض موظفو الصحة أو الاعتقال أو التعذيب أو التهديد. وقد قتل 22 متطوعاً من الهلال الأحمر العربي السوري منذ بدء الحرب. إن الظروف العمل قد أصبحت أكثر عدائية لمشاريع المساعدة الطبية المستقلة. واحد من الأمثلة التي حصلت مؤخراً شهر سبتمبر أيلول الجاري كان قصف قوات الطيران السوري ميداني الباب، سوريا يتعرض الإغارة لإطلاق النار يد بعض الجماعات المسلحة المعارضة.

وقبل اندلاع النزاع المسلح، كانت سوريا تحظى بنظام بصورة جيدة ويتمتع خبرة طبية متطورة إلى جانب صيدلانية بذاتها. ولكن اليوم، أصبحت هذه الموارد منعدمة الجانبين من الجبهة. وهناك نقص الأدوية الأساسية لانهايار الصناعة الصيدلانية أو بسبب بطريقة غير مباشرة، العقوبات الدولية المفروضة سوريا.

إن الحصار المتمثل عبور الإمدادات الطبية خطوط القتال إلى المناطق التي تسيطر المعارضة، أدى إلى فرض عقوبات أجزاء من البلد. وجر عدد كبير من الأطباء سوريا. أما من فنجد منهم أعداداً من الاختصاصيين والأطباء المتدربين والجراحين الذين ليست لديهم خبرة الجراحات المرتبطة بالحرب أو خبرتهم محدودة هذا الميدان. وهكذا، نجد أطباء الأسنان يجرون عمليات جراحية بسيطة، أصبح الصيدلانيون يعالجون المرضى، والشباب يتطوع كممرضين.

اليوم، أصبح السوريون يموتون ليس فقط بسبب الرصاص والقذ والصواريخ، أيضاً بسبب أمراض مزمنة والوقاية السكري وارتفاع ضغط الدم. أما الأمراض المعدية التي كانت السابق تحت السيطرة سوريا، الحصبة وداء الليشمانيات الجلدي، فقد بدأت تنتشر بعض أجزاء البلاد. والنساء الحوامل اللواتي تواجهن مضاعفات أثناء الحمل أصبح من المستحيل الحصول الرعاية التوليدية الطارئة. لقد انهيار النظام الصحي لدرجة كبيرة المناطق التي تسيطر المعارضة، المساعدات الإنسانية غير لسد الفجوة.

ومنذ بداية النزاع، رفضت السلطات السورية السماح لمنظمة أطباء حدود داخل البلاد، بالرغم من الاحتياجات الإنسانية الهائلة، وهو اضطر منظمة أطباء حدود إلى الانخراط عمليات الإغارة العابرة للحدود انطلاقاً من البلدان المجاورة بهدف الاحتياجات المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة.

وتدير منظمة اطباء حدود حاليا 6 مستشفيات وعيادتين اثنتين سوريا، تقدم مجموعها حوالي 10.000 استشارة طبية و430 جراحية شهر، وهو يثبت الاحتياجات الكبيرة المناطق المحدودة التي تستطيع منظمة اطباء حدود التدخل . وفي المناطق التي تستطيع المنظمة العمل مباشرة، تبادر إلى تقديم الدعم إلى 28 و56 عيادة والتي تؤكد وجود نقص شديد الإمدادات الطبية بسبب صعوبة تمرير المواد والمعدات الطبية من نقاط التفتيش وحواجز الطرق.

الحكومتين الروسية والإيرانية، من المتينة السلطات السورية، حث هذه الاخيرة السماح لوكالات الإغاثة داخل المناطق الخاضعة أو العبور إلى تلك التي تسيطر المعارضة وعبور جبهات القتال إلى المناطق التي تسيطر المعارضة البلاد. يجب سلطات دمشق تخفيف الإجراءات الإدارية التي تعرقل توزيع المساعدات البلاد، إغلاق طرق الإمدادات وفرض قيود حركة الإغاثة الإنسانية وغيرها من العراقيل البيروقراطية. يجب الحكومة السورية احترام نزاهة وحيادية المنشآت الطبية والكف عن استهداف المرافق الصحية وافراد الطاقم العاملين والمرضى بداخلها، إلى جانب حركة الإمدادات الطبية والفرق الطبية عبر جبهات القتال والحدود.

من اخرى، البلدان المعنية التي تدعم المعارضة، الولايات المتحدة وتركيا والسعودية وقطر، ان تضمن ان هذه الجماعات سوف تسهل وتحترم أنشطة تقديم المساعدات الإنسانية عبر خطوط الجبهة. يجب هذه البلدان ان تضمن ان هذه الجماعات المعارضة التي تدعمها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سوف تلتزم كذلك بالتوقف عن إنشاء قواعد عسكرية بالقرب من المرافق الطبية أو الفرق الطبية والمرضى أو تهديدهم أو استهدافهم.

مسؤولية واحترام تقديم المساعدات الإنسانية سوريا عاتق الجماعات المسلحة والمليشيات والدول التي لديها اي تأثير أو مشاركة النزاع الدائر بالبلاد. ويجب البلدان المجاورة، من الإبقاء حدودها توحة للسماح بتدفق المساعدات إلى سوريا وبنزوح اللاجئين السوريين الراغبين مغادرة بلادهم.

باختصار، بد من بذل الجهود الدبلوماسية الممكنة من اجل ضمان قدرة الوكالات التابعة للامم المتحدة وباقي منظمات الإغاثة الإنسانية، تقديم المساعدات العاجلة إلى الشعب السوري، سواء انطلاقا من دمشق ام من البلدان المجاورة.

إن الإزمة غير المسبوقة التي تمر سوريا تتطلب جهودا دبلوماسية غير مسبوقه و متضافرة من أجل أنشطة المساعدة الإنسانية. فهناك الآف السوريين الذين يتعرضون أو الترحيل شهر. د إذن من الوصول إلى اتفاق يضمن حقهم الوصول إلى المساعدات الإنسانية اية محاولة ترمي إلى الرد المذابح المأساوية التي هذه الحرب. إننا نتحدث عن إنقاذ حياة الملايين من السوريين.

فائق التقدير والاحترام،

د. يوني كاروناكارا، المدير الدول منظمة اطباء حدود